

## أجود التقريرات

[ 256 ] وجود المقتضى للضد الاخر فعدمه مستند إلى عدم مقتضيه لا إلى وجود ضده وهذا

بالنسبة إلى ارادة شخص واحد في غاية الوضوح لاستحالة تحقق ارادة كل من الضدين في آن واحد واما بالنسبة الى ارادة شخص للضدين فلان احدى الارادتين تكون مغلوبة للارادة الاخرى فلا تكون متصفة الاقتضاء فيكون وجودها كعدمها لعدم القدرة على متعلقها (وبالجملة) تضاد المعلولين يستلزم تضاد مقتضيهما فلا يمكن اجتماعهما في الخارج ليكون احد المعلولين مانعا من تأثير مقتضى الاخر ومزاحما له بداهة ان وجود احد الضدين في عرض وجود الاخر محال يمتنع تحققه في الخارج وما كان كذلك يستحيل وجود المقتضى له فان اقتضاء المحال محال فإذا فرض وجود المقتضى لاحد الضدين فلا محالة يكون المقتضى للاخر محالا فاتضح ان المانع المتوقف على عدمه وجود المعلول هو ما كان مزاحما لتأثير المقتضى اثره عند اجتماع شرايطه وهذا المعنى مفقود في الضدين كما عرفت فلا وجه لدعوى توقف احدهما على عدم الاخر الا توهم ان المعاندة والمنافاة بين الوجودين تقتضي التوقف المزبور وهو توهم فاسد (1) إذا لو تم ذلك لكان تحقق كل من النقيضين متوقفا على عدم الاخر ايضا لوجود الملاك فيه وبطلانه غنى عن البيان واقامة البرهان وعلى ما ذكرناه من ان مرتبة المانع انما هي بعد وجود المقتضى مع الشرايط يترتب امتناع كون احد الضدين شرطا لشيء والاخر مانعا منه لان المفروض ان مانعية المانع انما هي في طرف وجود المقتضى مع بقية الشرائط فلا بد من امكان اجتماع المانع والشرط وجود أو الضدان بما انه لا يمكن اجتماعهما يستحيل كون

\_\_\_\_\_ - اين ذلك من فرض وجود المقتضى من الضدين في

نفسه لا يقيد اجتماعه مع الاخر ولو لا ما ذكرناه لاستحال استناد عدم الشيء إلى وجود مانعه ابدا لان الاثر المترتب على وجود المانع ان لم يكن مضاد للممنوع فلا موجب لكونه مانعا منه وان كان مضادا له فكيف يعقل وجود المقتضى لما فرض ممنوعا ليستند عدمه إلى وجود المانع 1 - هذا التوهم وان كان فاسدا في نفسه على ما سيحى بيانه الا انه لا يرد عليه ما افيد في المتن من استلزامه توقف احد النقيضين على عدم الاخر مع انه واضح بطلان (وجه عدم الورد) هو ان توقف شيء على شيء يتوقف على مغايرتهما خارجا ومن الواضح ان عدم الشيء هو بنفسه نقيض وجوده فلا معنى لتوقفه على عدم نقيضه كما ان عدم العدم عنوان ومرآة للوجود فلا معنى لتوقف الوجود عليه (\*) \_\_\_\_\_